النفط الكويتي ينخفض إلى 40.16 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 25 سنتا ليبلغ 16ر40 دولار في تداولات أول أمس الجمعة ، يأتي ذلك السعر مقابل 41ر40 دولار في تداولات يوم الخميس الماضي، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية أغلق خام برنت منخفضا 48ر1 دولار ليبلغ 45ر39 دولار للبرميل في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 65ر1 دولار ليبلغ 14ر37 دولار للبرميل.

القرار جاء في 25 مادة موزعة على 6 فصول

«التجارة» تصدر لائحة تنظيم مزاولة مهنة السمسرة العقارية

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا تضمن لائحة تنظيم مزاولة مهنة السمسرة العقارية. وقالت وزارة التجارة والصناعة، في بيان صحافي أمس السبت ، إن القرار جاء في 25 مادة موزعة على 6 فصول.

وذكرت أن الفصل الأول جاء في 8 مواد حول الترخيص بمزاولة أعمال السمسرة العقارية والقيد في سجل سماسرة العقار، مبينة أن المادة الأولى حددت أنه لا يجوز مزاولة أعمال السمسرة العقارية دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهات ذات الصلة والقيد في سجل سماسرة العقار.

وأضافت أن الفصل الثاني خصص إلى دفاتر السمسرة العقارية حيث جاء في 6 مواد، نصت المادة 9 من القرار على تصدر إدارة العقار بوزارة التجارة والصناعة دفاتر سمسرة عقارية ورقية أو الكترونية تحتوي على نماذج عقود قابلة للتعبئة من قبل السمسار، على أن تحمل اسم المرخص له وعنوانه، بالإضافة إلى رقم قيده بالسجل وتاريخ انتهاء صلاحية هذا القيد.

وأشارت إلى أن الفصل الثالث جاء في ثلاث مواد حددحقوق والتزامات سماسرة العقار

مبينة أن أجر أعمال السمسرة العقارية في عقود البيع وعقود التنازل عن حق الانتفاع يحدد بمقابل بنسبة 1 % (واحد بالمائة) من قيمة العقد تدفع مناصفة بين طرفيه، كما يحدد الأجر في عقود الايجار بما يعادل نصف الأجرة الشهرية لشهر واحد. ويجوز لأطراف عقد السمسرة الاتفاق على خلاف ذلك.

وأضافت "التجارة" أن الفصل الرابع جاء في مادة واحدة حول لجنة تحقيق المخالفات التي تتكون من خمسة أعضاء يصدر بتشكيلها قرار من الوزير يحدد فيه اختصاصاتها، وآلية عملها وحجية قرارتها. وأوضحت انه تحال إلى اللجنة كافة المخالفات التي يرتكبها السمسار وكذلك كافة الشكاوى المقدمة ضده أو ما يتكشف للوزارة من أفعال أو تصرفات تمثل مخالفة لأحكام قانون التجارة أو لأحكام هذا القرار أو لشروط القيد، وكذلك يحال إليها إخلال السمسار أو نائبه بأي من الالتزامات المنصوص عليها .

وتابعت، أن الفصل الخامس خصص للعقوبات التأديبية فيما تضمنالفصل السادس الأحكام الختامية، إذ أكد أنه على كل من يزاول أعمال السمسرة العقارية توفيق أوضاعه وفقاً لأحكام هذا القرار قبل تاريخ 2021-10-01 .

الخشتي : الحفاظ على المال العام مبدأ ثابت نعمل على ترسيخه

الائتمان : 76 بالمئة نسبة التزامنا بتطبيق الحوكمة

أعلنت الناطق الرسمي لبنك الائتمان الكويتي حباري الخشتي أن البنك من الأوائل في تطبيق الحوكمة وفقا لتقرير ديوان المحاسبة للمؤشرات المالية والظواهر الرقابية لسنة 2019-2020 الذي أكد تحقيق "الائتمان" نسبة التزام بلغت76 في المئة.

وأكدت الخشتي التزام البنك التام والكامل بتطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة كافة، معربة عن الفخر والإعتزاز بأن البنك من أوائل المؤسسات الحكومية ذات الميزانيات المستقلة في الالتزام بتطبيق متطلبات مبادئ الحوكمة.

وشددت في بيان صدر صباح أمس السبت على سعي البنك الدائم والمستمر للالتزام بأعلى معايير الحوكمة وتطبيق قيم الإفصاح والشفافية والحفاظ على المال العام وسيادة القانون والمحاسبة والمساءلة والنزاهة والفاعلية والكفاءة، مشددة على أن مسيرة الحوكمة في الائتمان، لم تبدأ بالأمس القريب، بل انطلقت منذ وقت طويل، لا سيما مع تولي الإدارة التنفيذية الحالية مهامها، ووضع استراتيجية شاملة بعنوان "رؤية جديدة لعصر جديد"، إذ كان تطبيق قيم ومفاهيم الحوكمة في صلب تلك الرؤية وبوصلتها.

وأوضحت أن "الحوكمة" بالنسبة إلى بنك الائتمان ليست مجرد شعار، ولا كلاما يتردد، بل نهج ثابت ودائم وأصيل ومتجذر وشعارا تضعه كل إدارات وأقسام البنك نصب عينيها، لافتا الى أن العمل جار ومستمر لرفع مستوى الالتزام بمعايير الحوكمة وقواعدها خلال الفترة المقبلة.

وأكدت الخشتي أن إدارة البنك حرصت كل الحرص على تطوير العمل في البنك وميكنة الإجراءات والخدمات مما يضمن إستدامة واستمرار واستقرار ومتانة هذه المؤسسة العريقة التي أسسها ورسخها أبناء الكويت المخلصين.

وبالمناسبة أكد نائب رئيس مجلس إدارة البنك المدير العام صلاح مضف المضف أن الانجاز كان ثمرة جهود مخلصة بذلتها كوكبة من الكوادر الشبابية الوطنية وترجمة لخطة عمل مفصلة تم العمل عليها خلال السنوات الماضية.

وأضاف : أن شباب البنك أثبتوا دائما أنهم أهل للثقة، وكانوا ــ ولا يزالون ــ عند حسن الظن بهم، عملا وعطاء، وساهموا بدور كبير في النجاح الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة .

«أسواق المال» : تطبيق سياسة الإفصاح الكامل لمنع تعارض المصالح

صدر تقرير ديوان المحاسبة "الجزء الأول" عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المشمولة برقابته وحساباتها الختامية للسنة المالية 2019 / 2020 متضمناً في الفصل السابع منه تحت عنوان (حوكمة القطاع العام والشركات) بيان لترتيب الجهات المشمولة بالرقابة في استيفاء متطلبات الحوكمة والنسبة المئوية لاستيفائها.

هذا، وقد حصلت هيئة أسواق المال على المركز الأول في ترتيب الجهات ذات الميزانيات المستقلة بنسبة استيفاء 100%. حيث قام ديوان المحاسبة بمراجعة وتحليل نتائج الدراسة الخاصة بمدى التزام الجهات الحكومية المشمولة برقابة ديوان المحاسبة بتحقيق متطلبات مبادئ الحوكمة، حيث بلغ عدد تلك الجهات 63 جهة.

وحيث تعد الحوكمة مطلباً اساسياً لضمان تطور القطاع الحكومي واتخاذ القرارات الرشيدة التي من شانها مراعاة متطلبات المستفيدين من خدمات القطاع الحكومي، وأنّ تطوير نظم العمل وجعلها متكاملة مع تحديد المسئوليات والصلاحيات والالتزام بتنفيذها يضع الأسس الصحيحة للحوكمة، ويعزز ثقافة الشفافية والنزاهة على كافة المستويات في القطاع الحكومي.

إن مبادي الحوكمة هي من أهم المبادئ التي ترتكز عليها الإدارة الرشيدة لأي دولة في العالم. ومن هذا المنطلق أصبحت للحوكمة في القطاع العام في دولة الكويت أهمية كبرى في تحقيق واقع متميز في المجتمع والتي تتمثل في أن رؤية دولة الكويت 2035 تضمنت جزء يتعلق بتبني نظام حوكمة شامل وفعال للقطاع العام بجميع مستوياته، ويعتمد نجاحها إلى حد كبير على قدرة الجهاز الحكومي في تحقيق الأهداف والبرامج المكلف بها بكفاءة وفاعلية.

إن ما تحقق من انجازات لهيئة أسواق المال خلال السنة المالية المنتهية في 31 / 3 / 2020 ما هي إلا ثماراً لأطر الهيئة التشريعية والتنظيمية التي وضعتها خلال السنوات المنصرمة والتي جاءت متناغمة ومتناسقة لمسيرة ناهزت العشرة أعوام من العمل الجاد الذي مكنها من استمرار تحقيق أهدافها المنشودة والمحددة في قانون انشائها رقم 7 لسنة 2010 لاسيما على صعيد تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة، والتنافسية، والشفافية، وتوعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع، والمخاطر، والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية، وتشجيع تنميته مع توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية، وتقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في هذا النشاط، وغير ذلك من الأهداف التي تندرج في إطار التوجهات الاستراتيجية للهيئة.

وانطلاقاً من الأهداف المشار إليها أعلاه، فقد قامت الهيئة بالاسترشاد بتطبيق قواعد الحوكمة على نفسها، أسوة بما هو معمول به في حوكمة الشركات وبما يتناسب وكونها إحدى المؤسسات الحكومية، حيث استمرت الهيئة بتطبيق سياسة الإفصاح الكامل على مفوضيها وموظفيها لمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية لتحقيق أفضل حماية وتوازن بين أدائها لأعمالها ومصالح الأشخاص المرتبطين بها حتى تضفي الطمأنينة وتعزز الشعور بالثقة في التعامل مع الآخرين عند قيامها بأعمال الرقابة عليهم.

وهيئة أسواق المال إذ تسجل امتنانها وفخرها بهذا الإنجاز، تؤكد على التزامها بما يفرضه عليها من مسئوليات للحفاظ على وضعها كقدوة حسنة ونموذج يحتذى، والعمل على تطويره بما يوافق أفضل الممارسات. ولا يفوتها أن تتقدم بشكرها العميق لكل من ساهم في تحقيق هذا الإنجاز سواء على مستوى إدارتها العليا، وقيادتها، وموظفيها، ومنتسبيها، بما بذلوه من جهد مخطط ومنظم وفق أعلى معايير الأداء، أو على مستوى الجهات الرقابية وما بذلته من جهد في الرصد والتوجيه، وتخص بالشكر في هذا المقام ديوان المحاسبة الذي ضرب المثل الصادق للتعاون البناء والمنظم في سبيل تصحيح المسار ودعم الهيئة في تحقيق أهدافها، وصولاً لتحقيق رسالتها السامية في رفعة دولة الكويت وتبوئها المكانة اللائقة بين الأمم.

«KIB» يوّقع اتفاقية جديدة مع شركة «تاور»

عثمان توفيقي و عيسى العيسى

في إطار سعيه المتواصل لتقديم أفضل العروض والخدمات التي تلبي احتياجات مختلف الأفراد، أعلن بنك الكويت الدولي "KIB" مؤخراً عن توقيعه اتفاقية جديدة مع شركة أسنان تاور للخدمات الطبية، والتي تهدف إلى تقديم عروضاً مميزة وخصومات خاصة على الخدمات الطبية بالإضافة إلى التمويل الطبي بدون أرباح لعملاء كلا الطرفين.

يذكر أن توقيع هذه الاتفاقية تم بحضور ممثلين عن البنك والشركة ترأسهم كلاً من المدير العام للخدمات المصرفية للأفراد في البنك، عثمان توفيقي، ورئيس مجلس الإدارة والممثل القانوني لشركة أسنان تاور للخدمات الطبية، الدكتور عيسى العيسى.

ولقد صرح المدير العام للخدمات المصرفية للأفراد في البنك، عثمان توفيقي، قائلاً: "يحرص "KIB" دائماً على الاهتمام بمختلف احتياجات أفراد المجتمع ولاسيما الصحية منها، ولذلك يسعى باستمرار إلى تقديم الحلول المصرفية المرنة التي تناسب متطلباتهم المالية، إلى جانب العروض المميزة التي يمكنهم الاستفادة منها في تلبية احتياجاتهم المتنوعة ومنها منحهم التمويل الطبي بدون أرباح بالتعاون مع العديد من المراكز والعيادات الصحية، والتي شملت مؤخراً تعاقده مع شركة أسنان تاور للخدمات الطبية."

وأضاف توفيقي: "تتضمن هذه الاتفاقية تقديم عروضاً خاصة لعملاء البنك. كما سيقدّم البنك تمويل طبي بمزايا ميسرة للأفراد الراغبين بالحصول على العلاج لدى شركة أسنان تاور للخدمات الطبية دون شرط تحويل الراتب. وأن التمويل الطبي يصل لغاية 25،000 د.ك بدون أرباح مع توفر ميزة الأقساط الشهرية المرنة التي تصل لغاية 60 شهراً بحد أقصى."

كما تلزم هذه الاتفاقية كلاً من "KIB" وشركة أسنان تاور للخدمات الطبية بالإعلان عن العروض المقدمة للعملاء من قبلهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، الرسائل النصية القصيرة، بالإضافة إلى أجهزة السحب الآلي الخاصة بالبنك وشاشات الإعلانات داخل فروع البنك المنتشرة في مختلف مناطق الكويت.

ومن جانبه، أشاد رئيس مجلس الإدارة والممثل القانوني لشركة أسنان تاور للخدمات الطبية، الدكتور عيسى العيسى، بجهود بنك الكويت الدولي "KIB" ومبادرته الرامية لتوقيع هذه الاتفاقية التي تعود بالمنفعة على كلا الطرفين. ونوه قائلاً: "نحن في أسنان تاور نحرص دائماً على تقديم أفضل الخدمات الطبية لعملائنا، حيث نعتمد على أكفأ الكوادر الطبية والتمريضية كما تم تزويد عياداتنا بالأجهزة المتطورة التي تتماشى مع المواصفات العالمية مما يضمن للمرضى أفضل تجربة طبية علي الإطلاق. أضف إلى ذلك أن تعاوننا الأخير مع "KIB" وتقديم التمويل الطبي للعملاء بدون أرباح سيتيح أمامهم الفرصة للحصول على الرعاية الصحية التي يستحقونها بأفضل الأسعار وبإجراءات سهلة ومبسطة."

في القطاع الحكومي .. بنهاية الربع الأول من 2020

«الشال» : معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية بلغ 1840 دينار

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن العمالة–أ: الأعداد والأجور وقطاع العمل – الربع الثاني 2020 : تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء عن عدد العمالة في دولة الكويت كما في نهاية الربع الثاني من عام 2020 مصنفة وفقاً للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار.. الخ، أن حجمها بلغ نحو 2.119 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية (2.146 مليون عامل في نهاية الربع الأول من عام 2020). وعند إضافة العمالة المنزلية وما في حكمها –القطاع العائلي– البالغة نحو 680 ألف عامل، يصبح المجموع نحو 2.799 مليون عامل (2.846 مليون عامل في نهاية الربع الأول من عام 2020)، وتبلغ نسبة العمالة المنزلية نحو 24.3% من إجمالي العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الثاني من عام 2020 (25.1% من إجمالي العمالة في نهاية الربع الأول من عام 2020).

وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي نحو 1846 دينار كويتي (1840 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1295 دينار كويتي (1295 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، بفارق بحدود 42.5% لصالح أجور الذكور. وبلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 743 دينار كويتي (745 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 677 دينار كويتي (677 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، بفارق لصالح الذكور بحدود 9.7%، أي أن الفارق بين الجنسين أكثر عدالة في حالة غير الكويتيين. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1520 دينار كويتي (1517 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، ويبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 711 دينار كويتي (712 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، بفارق بين المعدلين بحدود 113.8% لصالح الكويتيين.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص نحو 1472 دينار كويتي (1464 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، أي أدنى بنحو 20.3% من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي، ويبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 922 دينار كويتي (914 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، أي أدنى بنحو 28.8% من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي، ولا شك أن مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي إلى ردم تلك الفروق. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 281 دينار كويتي (278 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، أي نحو 37.8% من مستوى زملائهم في القطاع الحكومي، ويبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 396 دينار كويتي (393 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 40.9% ولكنه أدنى من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي بنحو 41.5%.

وفي حال دمج القطاعين الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1765 دينار كويتي (1758 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، وللإناث الكويتيات نحو 1235 دينار كويتي (1232 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، ويتسع الفارق لصالح الذكور إلى 42.9%. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 293 دينار كويتي (290 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، ويبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 456 دينار كويتي (454 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020) ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 55.7%. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكوراً وإناثاً في القطاعين نحو 1459 دينار كويتي (1455 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 310 دينار كويتي (307 دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2020)، ولابد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثر كبير للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الإعتبار، كما أنها لا تشمل أثر مخصصات دعم العمالة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

وبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقاً لنفس المصدر نحو 323.4 ألف عامل (323.3 ألف عامل في نهاية الربع الأول من عام 2020)، ويبلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 73.3 ألف عامل (74.1 ألف عامل في نهاية الربع الأول من عام 2020) أي أنها عمالة موزعة إلى نحو 81.5% عمالة حكومية و18.5% عمالة قطاع خاص. وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 42.6%، إضافة إلى نحو 4.4% من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 14.7% لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 21.6% لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 83.4% من موظفي القطاع الحكومي من حملة الشهادات ما بين الثانوية وحتى الدكتوراة، ورغم ذلك، ظلت إنتاجية القطاع الحكومي ضعيفة، إما بسبب بيئة العمل المزدحمة وغير المنظمة، أو بسبب ضعف المستوى التعليمي، أو بسبب الإنفصال ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، أو حتى بسبب إنتشار شهاداته المضروبة.